

شَهْرُ رَجَبٍ

سُؤَالٌ وَجَوَابٌ

لأبي العباسِ الشُّحْرِيِّ

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

س ١ / هل ثبت ذكر دخول شهر رجب، الذي يفعله بعض الناس؟

الجواب:

لم يثبت ذكر عن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ - عند دخول شهر رجب .

وأما الحديث الذي اشتهر عند بعض الجهال العمل به؛ وهو حديث: (اللهم بارك لنا في رجب وشعبان، وبلغنا رمضان) .

فضعيف جداً، ومُنكَرٌ، في سنده: زائدة بن أبي الرقاد، قال البخاري: مُنكَرُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: مُنكَرُ الْحَدِيثِ، لَيْسَ بِثِقَةٍ، وَقَدْ أَنْكَرَ الْأئِمَّةُ حَدِيثَهُ هَذَا، وَعَدَّوْهُ مِنْ مُنكَرَاتِهِ .

وفي سنده - أيضاً-: زياد بن عبد الله النميري البصري، ضعيف، وروايته مُنكَرَةٌ.

وضَعَفَ إِسْنَادَ الْحَدِيثِ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي «الْأَذْكَارِ» (٥٤١)، وَالْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ، وَمُحَدِّثُ الْعَصْرِ، وَعَيْرُهُمْ، وَاَنْظَرُ: «لَطَائِفَ الْمَعَارِفِ» (ص ٢٣٣-٢٣٤).



س ٢ / ما حكم ما يُسَمَّى بِصَلَاةِ الرَّغَائِبِ الَّتِي تُفَعَّلُ فِي أَوَّلِ جُمُعَةٍ مِنْ

رَجَبٍ<sup>(١)</sup>؟ .

(١) تُصَلِّي فِيهَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً بَسْتَ تَسْلِيَاتٍ، كُلُّ رَكْعَةٍ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ مَرَّةً، وَسُورَةَ الْقَدْرِ ثَلَاثًا، وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ثِنْتِي عَشْرَةَ مَرَّةً؛ فَإِذَا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ قَالَ: (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ وَعَلَى آلِهِ) بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ سَبْعِينَ مَرَّةً، ثُمَّ

## الجواب:

قَالَ الْإِمَامُ الرَّبَائِيُّ ابْنُ الْقَيْمِ (ت ٧٥١) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «الْمَنَارِ الْمُنِيفِ» (ص ٩٥):

«أَحَادِيثُ صَلَاةِ الرَّغَائِبِ لَيْلَةَ أَوَّلِ جُمُعَةٍ مِنْ رَجَبٍ كُلُّهَا كَذِبٌ مُخْتَلَقٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّم -» انْتَهَى .

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ (ت ٧٩٥) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «لَطَائِفِ الْمَعَارِفِ» (ص ١١٨):

«فَأَمَّا الصَّلَاةُ فَلَمْ يَصِحَّ فِي شَهْرِ رَجَبٍ صَلَاةٌ مَحْصُوصَةٌ تَحْتَصُّ بِهِ، وَالْأَحَادِيثُ الْمَرْوِيَّةُ فِي فَضْلِ صَلَاةِ الرَّغَائِبِ فِي أَوَّلِ لَيْلَةِ جُمُعَةٍ مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ كَذِبٌ، وَبَاطِلٌ، لَا تَصِحُّ، وَهَذِهِ الصَّلَاةُ بَدْعَةٌ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ .

وَمَنْ ذَكَرَ ذَلِكَ مِنْ أَعْيَانِ الْعُلَمَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الْحَفَاطِ:

أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْأَنْصَارِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ ابْنُ السَّمْعَانِيِّ، وَأَبُو الْفَضْلِ ابْنُ نَاصِرٍ، وَأَبُو الْفَرَجِ ابْنُ الْجَوَازِيِّ، وَغَيْرُهُمْ .

وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهَا الْمُتَقَدِّمُونَ؛ لِأَنَّهَا أُحْدِثَتْ بَعْدَهُمْ وَأَوَّلُ مَا ظَهَرَتْ بَعْدَ الْأَرْبَعَاءِ<sup>(١)</sup> .

يَسْجُدُ سَجْدَةً، وَيَقُولُ فِي سُجُودِهِ: (سُبُوحٌ قُدُوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ) سَبْعِينَ مَرَّةً، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَقُولُ: (رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ، وَتَجَاوَزْ عَمَّا تَعَلَّمَ، إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيُّ الْأَعْظَمُ) سَبْعِينَ مَرَّةً، ثُمَّ يَسْجُدُ وَيَقُولُ مِثْلَ مَا قَالَ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى !! .

(١) قَالَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ الطَّرْطُوشِيُّ (ت ٥٢٠) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي كِتَابِهِ النَّافِعِ «الْحَوَادِثُ وَالْبِدَعُ» (ص ١٣٢-١٣٣): «وَأَخْبَرَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُقَدِّسِيُّ؛ قَالَ: لَمْ يَكُنْ عِنْدَنَا بَيْتُ الْمُقَدِّسِ قَطُّ صَلَاةِ الرَّغَائِبِ هَذِهِ الَّتِي تُصَلَّى فِي رَجَبٍ، وَشَعْبَانَ، وَأَوَّلُ مَا حَدَّثَتْ =

فَلِدَلِكْ لَمْ يَعْرِفَهَا الْمُتَقَدِّمُونَ، وَلَمْ يَتَكَلَّمُوا فِيهَا» انْتَهَى .  
 وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو زَكْرِيَّا النَّوَوِيُّ (ت ٦٧٦) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «شَرْحِ مُسْلِمٍ»  
 (٢٠ / ٨) مُعَلِّقًا عَلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي تَخْصِيصِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ .. :  
 «وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ النَّهْيُ الصَّرِيحُ عَنِ تَخْصِيصِ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِصَلَاةٍ مِنْ بَيْنِ  
 اللَّيَالِي، وَيَوْمِهَا بِصَوْمٍ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَلَى كَرَاهِيَّتِهِ .  
 وَاحْتَجَّ بِهِ الْعُلَمَاءُ عَلَى كَرَاهَةِ هَذِهِ الصَّلَاةِ الْمُبْتَدَعَةِ الَّتِي تُسَمَّى الرَّغَائِبِ! قَاتَلَ اللَّهُ  
 وَاضْعَهَا!، وَمُخْتَرَعَهَا؛ فَإِنَّهَا بَدْعَةٌ مُنْكَرَةٌ مِنَ الْبِدْعِ الَّتِي هِيَ ضَالَّةٌ، وَجَهَالَةٌ، وَفِيهَا  
 مُنْكَرَاتٌ ظَاهِرَةٌ .  
 وَقَدْ صَنَّفَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَيْمَّةِ مُصَنَّفَاتٍ نَفِيسَةً فِي تَقْيِيحِهَا، وَتَضْلِيلِ مُصَلِّيِّهَا،  
 وَمُبْتَدِعِهَا، وَدَلَائِلِ قُبْحِهَا، وَبُطْلَانِهَا، وَتَضْلِيلِ فَاعِلِهَا، أَكْثَرَ مِنْ أَنْ تُحْصَرَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»  
 انْتَهَى .  
 وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :

=عِنْدَنَا فِي أَوَّلِ سَنَةِ (٤٤٨) ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعٍ مِائَةٍ: قَدِمَ عَلَيْنَا فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ رَجُلٌ مِنْ  
 نَابُلُسٍ يُعْرَفُ بِابْنِ أَبِي الْحَمْرَاءِ، وَكَانَ حَسَنَ التَّلَاوَةِ؛ فَقَامَ؛ فَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى لَيْلَةَ  
 النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، فَأَحْرَمَ خَلْفَهُ رَجُلٌ، ثُمَّ انْضَافَ إِلَيْهَا ثَالِثٌ، وَرَابِعٌ، فَمَا خْتَمَهَا إِلَّا وَهُمْ  
 فِي جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ!!، ثُمَّ جَاءَ فِي الْعَامِ الْقَابِلِ؛ فَصَلَّى مَعَهُ خَلْقٌ كَثِيرٌ، وَشَاعَتْ فِي الْمَسْجِدِ،  
 وَانْتَشَرَتْ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى، وَبُيُوتِ النَّاسِ، وَمَنَازِلِهِمْ، ثُمَّ اسْتَقَرَّتْ كَأَنَّهَا سُنَّةٌ إِلَى  
 يَوْمِنَا هَذَا! .

فَقُلْتُ لَهُ: فَأَنَا رَأَيْتُ تُصَلِّيَهَا فِي جَمَاعَةٍ؟، قَالَ: نَعَمْ؛ وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْهَا!  
 قَالَ: وَأَمَّا صَلَاةُ رَجَبٍ؛ فَلَمْ تَحْدُثْ عِنْدَنَا فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ إِلَّا بَعْدَ سَنَةِ ثَمَانِينَ وَأَرْبَعٍ  
 مِائَةٍ (٤٨٠)، وَمَا كُنَّا رَأَيْنَاهَا وَلَا سَمِعْنَا بِهَا قَبْلَ ذَلِكَ» انْتَهَى .

«وَأَمَّا صَلَاةُ الرَّغَائِبِ؛ فَلَا أَصْلَ لَهَا، بَلْ هِيَ مُحَدَّثَةٌ، فَلَا تُسْتَحَبُّ لَأَجْمَاعَةٍ، وَلَا فُرَادَى .

فَقَدْ ثَبَتَ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»: أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ - نَهَى أَنْ تُخَصَّ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ، أَوْ يَوْمُ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ .  
وَالْأَثَرُ الَّذِي ذَكَرَ فِيهَا كَذِبٌ مَوْضُوعٌ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ وَالْأَثَمَةِ أَصْلًا» انْتَهَى مِنْ «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (١٣٢ / ٢٣).



س ٣ / هل ثبت حديث في فضل صوم شهر رجب، أو صوم بعضه؟ .

الجواب:

قَالَ الْإِمَامُ الرَّبَائِيُّ ابْنُ الْقَيْمِ (ت ٧٥١) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «الْمَنَارِ الْمُنِيفِ» (ص ٩٦):

«كُلُّ حَدِيثٍ فِي ذِكْرِ صَوْمِ رَجَبٍ، وَصَلَاةِ بَعْضِ اللَّيَالِي فِيهِ؛ فَهُوَ كَذِبٌ مُفْتَرَى»  
انْتَهَى .

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ (ت ٧٩٥) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «لَطَائِفِ الْمَعَارِفِ» (ص ٢٢٨):

«وَأَمَّا الصِّيَامُ فَلَمْ يَصِحَّ فِي فَضْلِ صَوْمِ رَجَبٍ بِخُصُوصِهِ شَيْءٌ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ -، وَلَا عَنْ أَصْحَابِهِ» انْتَهَى .

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ (ت ٨٥٢) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «تَبْيِينِ الْعَجَبِ بِمَا وَرَدَ فِي فَضْلِ رَجَبٍ»:

«لَمْ يَرِدْ فِي فَضْلِ شَهْرِ رَجَبٍ، وَلَا فِي صِيَامِهِ، وَلَا فِي صِيَامِ شَيْءٍ مِنْهُ مُعَيَّنٍ، وَلَا فِي قِيَامِ لَيْلَةٍ مَخْصُوصَةٍ فِيهِ - حَدِيثٌ صَحِيحٌ يَصْلُحُ لِلْحُجَّةِ، وَقَدْ سَبَقَنِي إِلَى الْجَزْمِ بِذَلِكَ

الإمام أبو إسماعيل الهروي الحافظ، رُوِيَتْ عَنْهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَكَذَلِكَ رُوِيَتْ عَنْهُ  
غَيْرُهُ» انْتَهَى الْمُرَادُ .

وَقَالَتِ اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ بِرِئَاسَةِ الْإِمَامِ ابْنِ بَازٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - :  
«لَمْ يَثْبُتْ فِي التَّرْغِيبِ فِي صِيَامِ رَجَبٍ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَعَلَيْهِ فَلَا يُشْرَعُ تَخْصِيصُهُ  
بِصِيَامٍ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ» .

### اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ لِلْبَحْثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ

الرَّئِيسُ	نَائِبُ الرَّئِيسِ	عُضْوٌ	عُضْوٌ	عُضْوٌ
ابنُ بَازٍ	أَلُ الشَّيْخِ	الْفَوْزَانُ	ابنُ عُذَيَّانِ	بَكْرُ أَبُو زَيْدٍ

انْتَهَى مِنْ فِتْوَاهَا رَقْمَ (١٩١٠١)، وَانظُرْ: «فِتَاوِيهَا» (١٦/٤٦٣).



وَقَدْ ثَبَّتَ فِي «مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» (٢/٣٤٥) بِسِنْدٍ صَحِيحٍ عَنْ خَرَشَةَ بْنِ  
الْحُرِّ، قَالَ: «رَأَيْتُ عُمَرَ يَضْرِبُ أَكْفَ النَّاسِ فِي رَجَبٍ، حَتَّى يَضَعُوهَا فِي الْجِفَانِ،  
وَيَقُولُ: كُلُوا؛ فَإِنَّهَا هُوَ شَهْرٌ كَانَ يُعْظَمُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ» .

صَحَّحَهُ الْحَافِظُ أَبُو الْخَطَّابِ ابْنُ دَحِيَّةَ (ت ٦٣٣) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «أَدَاءِ مَا  
وَجَبَ مِنْ بَيَانِ وَضْعِ الْوَضَائِعِ فِي رَجَبٍ» (ص ٥٧)، وَقَالَ مُحَدِّثُ الْعَصْرِ فِي تَحْقِيقِهِ:  
(وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ)، وَصَحَّحَهُ - أَيْضًا - فِي «الْإِرْوَاءِ»  
(رَقْمَ ٩٥٧) .

وَصَحَّحَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ (ت ٨٥٢) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «تَبْيِينِ الْعَجَبِ»  
(ص ٣٢) .



وَأَمَّا الصَّيَامُ الْمَطْلُوقُ فِي رَجَبٍ كَصِيَامِ يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ، وَالْخَمِيسِ، وَالْأَيَّامِ الْبَيْضِ،  
وِثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَصِيَامِ دَاوُدَ؛ فَمُسْتَحَبٌّ لِلأَدَلَّةِ الشَّهِيرَةِ فِي فَضْلِ صِيَامِهَا فِي نَافِلَةِ  
الْعَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَانظُرْ «فَتَاوَى نُورٍ عَلَى الدَّرَبِ» لابنِ بَازٍ (١٦ / ٤٦٣).



س ٤ / اعتادَ بعضُ النَّاسِ تَخْصِيصَ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ بِشَهْرِ رَجَبٍ؛ فَمَا حُكْمُ  
ذَلِكَ؟ .

الجوابُ:

قَالَ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ (ت ٧٩٥) - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - فِي «لَطَائِفِ  
المَعَارِفِ» (ص ٢٣١-٢٣٢):

«وَأَمَّا الزَّكَاةُ فَقَدْ اعتَادَ أَهْلُ هَذِهِ الْبِلَادِ إِخْرَاجَ الزَّكَاةِ فِي شَهْرِ رَجَبٍ، وَلَا أَصْلَ  
لِذَلِكَ فِي السُّنَّةِ وَلَا عُرِفَ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ .

قَالَ: وَبُكُلِّ حَالٍ؛ فَإِنَّمَا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِذَا تَمَّ الْحَوْلُ عَلَى النَّصَابِ؛ فُكُلُّ أَحَدٍ لَهُ حَوْلٌ  
يُخْصُّهُ بِحَسَبِ وَقْتِ مِلْكِهِ لِلنَّصَابِ، فَإِذَا تَمَّ حَوْلُهُ وَجَبَ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ زَكَاتِهِ فِي أَيِّ  
شَهْرٍ كَانَ .

فَإِنْ عَجَّلَ زَكَاتَهُ قَبْلَ الْحَوْلِ أَجْزَأَهُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَسَوَاءٌ كَانَ تَعْجِيلُهُ  
لَاغْتِنَامِ زَمَانٍ فَاضِلٍ، أَوْ لَاغْتِنَامِ الصَّدَقَةِ عَلَى مَنْ لَا يَجِدُ مِثْلَهُ فِي الْحَاجَةِ، أَوْ كَانَ لِمَشَقَّةِ  
إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِ عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ جُمْلَةً؛ فَيَكُونُ التَّفْرِيقُ فِي طُولِ الْحَوْلِ أَرْفَقَ بِهِ، وَقَدْ  
صَرَّحَ مُجَاهِدٌ بِجَوَازِ التَّعْجِيلِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ مُقْتَضَى إِطْلَاقِ الْأَكْثَرِينَ، وَخَالَفَ  
فِي هَذِهِ الصُّورَةِ إِسْحَاقُ نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ مَنْصُورٍ .

وَأَمَّا إِذَا حَالَ الْحَوْلُ؛ فَلَيْسَ لَهُ التَّأخِيرُ بَعْدَ ذَلِكَ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ، وَعَنْ أَحْمَدَ يُجَوِزُ  
تَأخِيرُهَا لِانْتِظَارِ قَوْمٍ لَا يَجِدُ مِثْلَهُمْ فِي الْحَاجَةِ .

وَأَجَازَ مَالِكٌ، وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ نَقَلَهَا إِلَى بَلَدٍ فَاضِلٍ؛ فَعَلَى قِيَاسِ هَذَا لَا يَبْعُدُ جَوَازُ  
تَأخِيرِهَا إِلَى زَمَانٍ فَاضِلٍ لَا يُوجَدُ مِثْلُهُ كَرَمَضَانَ، وَنَحْوَهُ» انْتَهَى الْمُرَادُ .



س ٥ / هل للعمرة في شهر رجب فضل على غيره؟ .

الجواب:

لَمْ يَثْبُتْ لِلْعُمْرَةِ فِي شَهْرِ رَجَبٍ، فَضْلٌ ثَابِتٌ، يَتَمَيَّزُ بِهِ عَنِ غَيْرِهِ، وَلَا اعْتَمَرَ  
- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّم - فِي رَجَبٍ، وَالْعُمْرَةُ فِي رَجَبٍ كَسَائِرِ الشُّهُورِ، إِلَّا  
رَمَضَانَ؛ أَوْ شُهُورَ الْحَجِّ لِلتَّمَتُّعِ؛ لِلأَدِلَّةِ الثَّابِتَةِ فِي خُصُوصِ ذَلِكَ .

وَفِي «الصَّحِيحِينَ» مِنْ حَدِيثِ مُجَاهِدٍ، قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا، وَعُرْوَةُ بِنْتُ الزُّبَيْرِ  
الْمَسْجِدَ؛ فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، جَالِسٌ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ، وَإِذَا نَاسٌ  
يُصَلُّونَ فِي الْمَسْجِدِ صَلَاةَ الضُّحَى، قَالَ: فَسَأَلْنَاهُ عَنْ صَلَاتِهِمْ، فَقَالَ: بَدْعَةٌ<sup>(١)</sup> .

ثُمَّ قَالَ لَهُ: كَمْ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّم -؟ .

قَالَ: أَرْبَعًا، إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ!؛ فَكَّرَ هُنَا أَنْ تَرُدَّ عَلَيْهِ ! .

قَالَ: وَسَمِعْنَا اسْتِنَانَ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحُجْرَةِ؛ فَقَالَ عُرْوَةُ يَا أُمَّهُ: يَا أُمَّ  
الْمُؤْمِنِينَ أَلَا تَسْمَعِينَ مَا يَقُولُ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ .

قَالَتْ: مَا يَقُولُ؟ .

(١) قَوْلُهُ: (فَسَأَلْنَاهُ عَنْ صَلَاتِهِمْ، فَقَالَ: بَدْعَةٌ)، قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -:  
«هَذَا قَدْ حَمَلَهُ الْقَاضِي، وَغَيْرُهُ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُ أَنَّ إِظْهَارَهَا فِي الْمَسْجِدِ، وَالِاجْتِمَاعَ لَهَا هُوَ  
الْبَدْعَةُ، لَا أَنَّ أَصْلَ صَلَاةِ الضُّحَى بَدْعَةٌ» انْتَهَى مِنْ «شَرْحِ مُسْلِمٍ» (٨ / ٢٣٧) .



قَالَ: يَقُولُ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ- اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرَاتٍ، إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ» .

قَالَتْ: «يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَا اعْتَمَرَ عُمْرَةً، إِلَّا وَهُوَ شَاهِدُهُ، وَمَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ قَطُّ!» .

وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ: قَالَ: (وَابْنُ عُمَرَ يَسْمَعُ، فَمَا قَالَ: لَا، وَلَا نَعَمْ، سَكَتَ!).  
فَهَذَا الْقَوْلُ وَهَمٌّ، وَنِسْيَانٌ مِنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-، كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- .

وَانظُرْ: «زَادَ الْمَعَادِ» (٢/ ٨٨-٩٠، و١١٥-١١٦) - مُهِمٌّ-، و«لَطَائِفَ الْمَعَارِفِ» (ص ٢٣٢-٢٣٣)، و«فَتْحَ الْبَارِي» (٣/ ٦٠٠-٦٠١) .

وَإِذَا تَيَسَّرَ لِلْمُسْلِمِ الْاِعْتِمَارُ فِي شَهْرِ رَجَبٍ، لَا لِقَصْدِ فَضْلٍ فِيهِ، وَلَا لِتَخْصِيصِهِ بِذَلِكَ؛ بَلْ لِتَيَسُّرِ ذَلِكَ لَهُ فِي هَذَا الْوَقْتِ مِنَ السَّنَةِ، وَلَوْ تَيَسَّرَ قَبْلَهُ لِاعْتِمَارِهِ؛ فَلَا حَرَجَ فِي هَذِهِ الْعُمْرَةِ .

وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ مَا نُقِلَ عَنِ بَعْضِ السَّلَفِ مِنَ الْاِعْتِمَارِ فِي رَجَبٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



س٦ / مَا حُكِمَ ذَبِيحَةَ الْعَتِيرَةِ، أَوِ الْمُسَامَةِ بِ (الرَّجَبِيَّةِ) ؟ .

الْجَوَابُ:

ثَبَّتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٥٤٧٣)، وَمُسْلِمٍ (١٩٧٦) مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ- قَالَ: «لَا فَرَعٌ، وَلَا عَتِيرَةٌ»، وَالْفَرَعُ: أَوَّلُ النَّتَاجِ، كَانُوا يَذْبَحُونَهُ لِطَوَاغِيَّتِهِمْ، وَالْعَتِيرَةُ فِي رَجَبٍ .

وَأَبُو هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مُتَأَخِّرُ الْإِسْلَامِ، أَسْلَمَ فِي السَّنَةِ السَّابِعَةِ؛ فَهَذَا الْحَدِيثُ مَعَ تَأَخُّرِهِ، دَالٌّ عَلَى بَقَاءِ النَّهْيِ، وَحِفْظِهِ .

وِظَاهِرُ الْحَدِيثِ النَّهْيُ الصَّرِيحُ، وَرَجَّحَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْفَتْحِ» (٥٩٨/٩) .

وَجَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى نَسْخِ الْعَتِيرَةِ، أَوْ الرَّجَبِيَّةِ، وَأَنَّ غَيْرَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَيْسَ فِي دَرَجَتِهِ فِي الصُّحَّةِ .

نَعَمْ وَالْأَصْلُ جَوَازُ الصَّدَقَةِ بِالذَّبْحِ فِي سَائِرِ الْعَامِ دُونَ تَخْصِيصِ رَجَبٍ بِذَلِكَ؛ خِلَافًا لِعَادَةِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ؛ فَلَوْ ذَبَحَ مُسْلِمٌ لِلصَّدَقَةِ دُونَ تَخْصِيصِ رَجَبٍ لَمْ يُنْكَرْ مُجَرَّدٌ فِعْلِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ مُطْلَقِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا نُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ نَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة].



وَقَدْ حَقَّقَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ؛ فَأَفَادَ، وَأَجَادَ الْإِمَامُ الْكَبِيرُ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْمُنْذِرِ (ت ٣١٩) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «الْإِشْرَافِ عَلَى مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ» (٣/ ٤٢٥-٤٢٦)، فَقَالَ:

«وَقَدْ كَانَتْ الْعَرَبُ تَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَفَعَلَهَا بَعْضُ أَهْلِ الْإِسْلَامِ بِأَمْرِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ - .

ثُمَّ نَهَى عَنْهُمَا رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ -؛ فَقَالَ: (لَا فَرَعَةَ، وَلَا عَتِيرَةَ).

فَانْتَهَى النَّاسُ عَنْهَا لِنَهْيِهِ إِيَّاهُمْ عَنْهَا، وَمَعْلُومٌ أَنَّ النَّهْيَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ شَيْءٍ قَدْ كَانَ يُفْعَلُ .

ولا يُعَلِّمُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ،  
وَسَلَّمَ - كَانَ يَنْهَاهُمْ عَنْهَا، ثُمَّ أَذِنَ فِيهَا!، والدليل على أَنَّ الْفِعْلَ كَانَ قَبْلَ النَّهْيِ قَوْلُهُ  
فِي حَدِيثِ نُبَيْشَةَ: (إِنَّا كُنَّا نَعْتُرُ عَتِيرَةَ، وَكُنَّا نَفْرَعُ فِرْعَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ).

وَفِي إِجْمَاعِ عَوَامِّ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ عَنْ اسْتِعْمَالِهَا، وَالْوُقُوفِ عَنِ الْأَمْرِ بِهَا، مَعَ ثُبُوتِ  
النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ، بَيَانٌ لِمَا قُلْنَاهُ» انتهى .

وانظر: «الإقناع» لابن المنذر (١/٣٨١-٣٨٢)، و«المغني» (٩/٤٦٥)،  
و«المجموع» (٨/٤٤٤-٤٤٦)، و«شرح النووي على مسلم» (١٣/١٣٧)، و«شرح  
ابن بطال على البخاري» (٥/٣٧٨)، و«حاشية السنن» لابن القيم (٧/٣٤١-  
٣٤٢/ مع عون المعبود)، و«طرح الشريب» (٥/٢٢٢-٢٢٣) للعراقي، و«أداء ما  
وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب» للحافظ أبي الخطاب (ص ٣٨)، و«لطائف  
المعارف» (ص ٢٢٦-٢٢٧) لابن رجب، و«إرواء الغليل» (٤/٤١٣)، وغيرها .



س ٧/ هل كان الإسراء والمعراج في شهر رجب، وفي ليلة السابع والعشرين

منه؟ .

الجواب:

جَزَمَ الْعُلَمَاءُ الْمُحَقِّقُونَ فِي هَذَا أَنَّهُ كَذِبٌ، لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ .

قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو الْخَطَّابِ ابْنُ دَحِيَّةَ (ت ٦٣٣) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي كِتَابِهِ

النَّافِعِ «أَدَاءُ مَا وَجِبَ مِنْ بَيَانِ وَضْعِ الْوَضَاعِينَ فِي رَجَبٍ» (ص ٥٣-٥٤):

«وَذَكَرَ بَعْضُ الْقِصَاصِ أَنَّ الْإِسْرَاءَ كَانَ فِي رَجَبٍ<sup>(١)</sup> وَذَلِكَ عِنْدَ أَهْلِ التَّعْدِيلِ  
وَالْتَجْرِيجِ عَيْنُ الْكَذِبِ !! .

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو إِسْحَاقَ الْحَرْبِيُّ: أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ،  
وَسَلَّمَ - لَيْلَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا مَا فِيهِ مِنَ الْاِخْتِلَافِ  
وَالاِحْتِجَاجِ فِي كِتَابِنَا الْمُسَمَّى بِ (الابْتِهَاجِ فِي أَحَادِيثِ الْمِعْرَاجِ)<sup>(٢)</sup> «انتهى .



(١) عَلَّقَ مُحَمَّدُ الْعَصْرُ، مُجَدِّدُ السَّنَةِ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي تَحْقِيقِهِ  
لِلْكِتَابِ عِنْدَ هَذَا الْمَوْضِعِ؛ فَقَالَ: «نَقَلَ هَذَا عَنِ الْمُنْصَفِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي رِسَالَتِهِ  
السَّابِقَةِ (الصفحة ٣)، وَأَقْرَهُ .

بَلِ الْوَاجِبُ تَبْيِينُ هَذَا لِلنَّاسِ بِكُلِّ وَسِيلَةٍ مُمَكِّنَةٍ!، وَفِي كُلِّ مُنَاسَبَةٍ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ  
انْتَهَى التَّعْلِيقُ .

(٢) عَلَّقَ مُحَمَّدُ الْعَصْرُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي تَحْقِيقِهِ لِلْكِتَابِ عِنْدَ  
هَذَا الْمَوْضِعِ؛ فَقَالَ:

«قُلْتُ: وَقَدْ ذَكَرَ الْأَقْوَالُ الْمَشَارَإِلَيْهَا السُّيُوطِيُّ فِي «الآيَةِ الْكُبْرَى فِي شَرْحِ قِصَّةِ  
الْإِسْرَاءِ» (ص ٣٤)، وَالْعَلَّامَةُ الْأَلُوسِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ «رُوحَ الْمَعَانِي» (٤ / ٤٦٩)؛ فَبَلَغَتْ حَمْسَةَ  
أَقْوَالٍ! .

وَلَيْسَ فِيهَا قَوْلٌ مُسْنَدٌ إِلَى خَيْرِ صَحَابِيٍّ يَطْمَنُّ لَهُ الْبَالُ، وَلِذَلِكَ تَتَنَاقَضُ فِيهِ أَقْوَالُ  
الْعَالِمِ الْوَاحِدِ! فَهَذَا هُوَ النَّوَوِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -، لَهُ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ حَكَوْهَا عَنْهُ،  
أَحَدُهَا مِثْلُ قَوْلِ الْحَرْبِيِّ الَّذِي فِي الْكِتَابِ، وَقَدْ جَزَمَ بِهِ النَّوَوِيُّ فِي «الْفَتَاوَى» لَهُ (ص ١٥)! .  
وَفِي ذَلِكَ مَا يُشْعِرُ اللَّيْبَ أَنَّ السَّلْفَ مَا كَانُوا يَحْتَفِلُونَ بِهِذِهِ اللَّيْلَةِ، وَلَا كَانُوا يَتَّخِذُونَهَا  
عِيدًا، لَا فِي رَجَبٍ، وَلَا فِي غَيْرِهِ، وَلَوْ أَنَّهُمْ احْتَفَلُوا بِهَا، كَمَا يَفْعَلُ الْخَلْفُ الْيَوْمَ، لَتَوَاتَرَ ذَلِكَ  
عَنْهُمْ، وَلَتَعَيَّنَتِ اللَّيْلَةُ عِنْدَ الْخَلْفِ، وَلَمْ يَحْتَلِفُوا هَذَا الْاِخْتِلَافَ الْعَجِيبَ! «انتهى التَّعْلِيقُ .

وهذا النقل القيم في المسألة؛ وأن هذا الادعاء (عين الكذب) اعتد به الأئمة،  
وتداولوه، كما صنع:

١- الإمام الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل الشافعي الشهير بأبي شامة  
(ت ٦٦٥) - رحمه الله تعالى - في كتابه النافع «الباعث على إنكار البدع والحوادث»  
(ص ٧٤).

٢- ونقله - أيضاً - الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢) - رحمه الله تعالى - في جزئه  
«تبيين العجب بما ورد في فضل رجب»، وأقره عليه .

٣- وأشار إليه ، وأيده الحافظ الكبير ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥) في «لطائف  
المعارف» ت/ السواس / ط/ دار ابن كثير (ص ٢٣٣).



وقال الإمام الرباني ابن القيم (ت ٧٥١) - رحمه الله تعالى - في كتابه النافع «زاد  
المعاد» (٥٨ / ١) حاكياً عن شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨) - رحمه الله تعالى - قوله:  
«.. هذا إذا كانت ليلة الإسراء تُعرف عينيها!؛ فكيف ولم يَقم دليل معلوم لا على  
شهرها، ولا على عشرها، ولا على عينيها، بل النقول في ذلك منقطعة مختلفة ليس فيها  
ما يُقطع به، ولا شرع للمسلمين تخصيص الليلة التي يُظن أنها ليلة الإسراء بقيام، ولا  
غيره، بخلاف ليلة القدر» انتهى المراد، وانظر: «مجموع الفتاوى» (٢٨٦ / ٢٥)  
مختصراً، و«فتاوى الشيخ العلامة محمد بن إبراهيم» (١٣٤ - ١٣٦).



س ٨ / ما حكم إظهار الفرح والسُرور ليلة السابع والعشرين من رجب؟.

الجواب:

سُئِلَ عَنِ ذَلِكَ الْعَلَامَةِ الْفَقِيهِ الْمُحَقِّقِ مُحَمَّدَ بْنِ صَالِحِ بْنِ عُثَيْمِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَنْ ذَلِكَ؛ فَأَجَابَ:

«أَمَّا إِظْهَارُ الْفَرَحِ فِي لَيْلَةِ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ، أَوْ لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، أَوْ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ؛ فَإِنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ، وَيُنْهَى عَنْهُ، وَلَا يَحْضُرُ الْإِنْسَانُ إِذَا دُعِيَ إِلَيْهِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ - : «إِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» .

فَأَمَّا لَيْلَةُ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ؛ فَإِنَّ النَّاسَ يَدْعُونَ أَمَّهَا لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ الَّتِي عُرِجَ بِالرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ - فِيهَا إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -، وَهَذَا لَمْ يَثْبُتْ مِنَ النَّاحِيَةِ التَّارِيخِيَّةِ، وَكُلُّ شَيْءٍ لَمْ يَثْبُتْ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَالْمَبْنِيُّ عَلَى الْبَاطِلِ بَاطِلٌ .  
ثُمَّ عَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِ أَنَّ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ لَيْلَةُ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَنَا أَنْ نُحَدِّثَ فِيهَا شَيْئًا مِنْ شَعَائِرِ الْأَعْيَادِ، أَوْ شَيْئًا مِنَ الْعِبَادَاتِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ -، وَأَصْحَابِهِ، فَإِذَا كَانَ لَمْ يَثْبُتْ عَمَّنْ عَرَجَ بِهِ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ هُمْ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ، وَهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ حِرْصًا عَلَى سُنَّتِهِ، وَشَرِيْعَتِهِ؛ فَكَيْفَ يَجُوزُ لَنَا أَنْ نُحَدِّثَ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ - فِي تَعْظِيمِهَا، وَلَا فِي إِحْيَائِهَا، وَإِنَّمَا أَحْيَاهَا بَعْضُ التَّابِعِينَ بِالصَّلَاةِ<sup>(١)</sup>، وَالذِّكْرِ لَا بِالْأَكْلِ، وَالْفَرَحِ، وَإِظْهَارِ شَعَائِرِ الْأَعْيَادِ» انْتَهَى مِنْ «فَتْاَوِيهِ» (٢/٢٩٦-٢٩٧).

(١) لَمْ أَقِفْ سَاعَتِي هَذِهِ عَلَى هَذَا النَّقْلِ؛ وَلَوْ صَحَّ فَلَيْسَ بِمَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَتُجْعَلُ سُنَّةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ الْحَافِظِ الْكَبِيرِ الطَّرُوشِيِّ مَا يُفِيدُ عَدَمَ صِحَّةِ ذَلِكَ؛ فَرَأَجَعُ مَا تَقَدَّمَ فِي (س).



س ٩ / مَا حُكْمُ تَخْصِصِ يَوْمِ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ بِالصَّوْمِ؟.

الجوابُ:

بِدَعَةٍ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، أَفْتَى بِهَذَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ الْعَلَّامَةُ  
الْفَقِيهَةُ مُحَمَّدُ ابْنُ عُثَيْمِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - .



س ١٠ / مَا حُكْمُ نَذْرِ صِيَامِ رَجَبٍ؟ .

الجوابُ:

اعْتَادَ بَعْضُ النَّاسِ، لَا سِوَا النِّسَاءِ النَّذَرَ بِصِيَامٍ فِي رَجَبٍ، إِنْ حَصَلَ شِفَاءُ  
مَرِيضٍ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَعَقَدَ هَذَا النَّذَرَ مَذْمُومٌ مَنْهِيٌّ، نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ - .

فَفِي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ،  
وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ - قَالَ: «لَا يَأْتِي ابْنَ آدَمَ النَّذْرُ بِشَيْءٍ لَمْ يَكُنْ قُدْرَ لَهُ، وَلَكِنْ يُلْقِيهِ النَّذْرُ  
إِلَى الْقُدْرِ قَدْ قُدِّرَ لَهُ، فَيَسْتَخْرِجُ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ، فَيُؤْتِي عَلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ يُؤْتِي عَلَيْهِ مِنْ  
قَبْلُ» .

وَفِيهِمَا عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى  
آلِهِ، وَسَلَّمَ - عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرِجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ» .  
فَأَبْتَدَأَ عَقْدَ هَذَا النَّذْرِ مَنْهِيٌّ عَنْهُ .

وَفِي ذَلِكَ مَا يُشْعِرُ اللَّيِّبَ أَنَّ السَّلْفَ مَا كَانُوا يَحْتَفِلُونَ بِهَذِهِ اللَّيْلَةِ، وَلَا كَانُوا يَتَّخِذُونَهَا  
عِيدًا، لَا فِي رَجَبٍ، وَلَا فِي غَيْرِهِ، وَلَوْ أَنَّهُمْ احْتَفَلُوا بِهَا، كَمَا يَفْعَلُ الْخَلْفُ الْيَوْمَ، لَتَوَاتَرَ ذَلِكَ  
عَنْهُمْ، وَلَتَعَيَّنَتِ اللَّيْلَةُ عِنْدَ الْخَلْفِ، وَلَمْ يَحْتَلَفُوا هَذَا الْاِخْتِلَافَ الْعَجِيبَ! انتَهَى التَّعْلِيقُ .

وَتَخْصِيصُ رَجَبٍ بِالصَّيَامِ مِنْ شِعَارَاتِ الْجَاهِلِيَّةِ الَّتِي ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْهَا .  
إِذَا عَلِمْتَ هَذَا :

فَقَدْ أَخْرَجَ الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٣١٣) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ مِنْ حَدِيثِ ثَابِتِ  
ابْنِ الضَّحَّاكِ، قَالَ: نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ،  
وَسَلَّمَ - أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا بِبُؤَانَةٍ؛ فَأَتَى النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ -، فَقَالَ:  
إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ إِبِلًا بِبُؤَانَةٍ.

فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ -: «هَلْ كَانَ فِيهَا وَثْنٌ مِنْ أَوْثَانِ  
الْجَاهِلِيَّةِ يُعْبَدُ؟» .

قَالُوا: لَا .

قَالَ: «هَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟» .

قَالُوا: لَا .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ -: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ، فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ

لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا فِيهَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ» .

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -:

«لَوْ نَذَرَ عِبَادَةٌ مَكْرُوهَةً مِثْلَ قِيَامِ اللَّيْلِ كُلِّهِ، وَصِيَامِ النَّهَارِ كُلِّهِ لَمْ يَجِبِ الْوَفَاءُ بِهَذَا

النَّذْرِ .



ثُمَّ تَنَازَعَ الْعُلَمَاءُ: هَلْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ: أَظْهَرُهُمَا: أَنَّ عَلَيْهِ كَفَّارَةَ يَمِينٍ؛ لِمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّم - فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ قَالَ: (كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ)<sup>(١)</sup>» انْتَهَى مِنْ «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٢٧٦/٢٥ - ٢٧٧).

وَبِهَذَا أَفْتَتِ اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ لِلْإِفْتَاءِ؛ فَقَالَتْ - أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْهَا -:  
«نَذْرُ الذَّبْحِ فِي شَهْرِ رَجَبٍ، وَنَذْرُ إِفْرَادِهِ، أَوْ إِفْرَادِ شَيْءٍ مِنْ أَيَّامِهِ بِالصَّوْمِ؛ أَمْرٌ مَكْرُوهٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِ الْجَاهِلِيَّةِ .

وَعَلَيْهِ: يَجِبُ عَلَى السَّائِلَةِ أَنْ تُكْفِّرَ كَفَّارَةَ يَمِينٍ عَنِ الذَّبِيحَةِ، وَعَنْ صِيَامِ الْأَيَّامِ، وَهِيَ: عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ، أَوْ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ قُوتِ الْبَلَدِ، وَمَقْدَارُهُ كَيْلُو وَنِصْفُ تَقْرِيْبًا، أَوْ كِسْوَتُهُمْ؛ فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا مِمَّا ذُكِرَ صَامَتْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ» .

اللَّجْنَةُ الدَّائِمَةُ لِلْبُحُوثِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْإِفْتَاءِ

عُضْوٌ	عُضْوٌ	عُضْوٌ	عُضْوٌ	الرَّئِيسُ
بَكْرٌ أَبُو زَيْدٍ	أَلُّ الشَّيْخِ	الْفُوزَانَ	ابْنُ غُدَيَّانٍ	ابْنُ بَازٍ

انْتَهَى مِنْ «فَتَاوِيهَا» (٢٣ / ٢١٩ - ٢٢٠)، وَانظُرْ: «فَتَاوِيهَا» (٢٣ / ٢٢٠ - ٢٢٣).



س ١١ / مَا حُكِمَ مِنْ عَجَزَتٍ عَنْ وَفَاءِ نَذْرِهَا بِصَوْمِ شَهْرِ رَجَبٍ؟.

الجواب:

تَقَدَّمَ أَنَّ النَّذْرَ إِذَا كَانَ فِي عِبَادَةٍ مَكْرُوهَةٍ؛ لِاشْتِبَاهِهَا بِأَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَأَعْيَادِهِمْ، وَكَذَلِكَ نَذْرُ صِيَامِ شَهْرِ رَجَبٍ؛ فَذَلِكَ النَّذْرُ لَا وَفَاءَ لَهُ أَصْلًا .

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٤٥) مِنْ حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ -، وَانظُرْ: «شَرْحُ النَّوَوِيِّ» (١١ / ١٠٤) - مُهِمٌّ -.

وَعَلَيْهِ : فَكَفَّارَتُهَا كَفَّارَةٌ يَمِينٍ؛ لِحَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ -: «كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ»، وَاَنْظُرْ: السُّؤَالَ السَّابِقَ، وَجَوَابَهُ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.



س ١٢ / مَا حُكْمُ تَخْصِيصِ بَعْضِ أَيَّامِ شَهْرِ رَجَبٍ بِالزِّيَارَةِ؟.

الجوابُ:

سُئِلَ عَنِ ذَلِكَ الْعَالِمُ الْعَلَّامَةُ الْمُفْتِي الْكَبِيرُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (ت ١٣٨٩) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -؛ فَأَجَابَ :

«أَمَّا تَخْصِيصُ بَعْضِ أَيَّامِ رَجَبٍ بِأَيِّ شَيْءٍ مِنَ الْأَعْمَالِ: (الزِّيَارَةِ، وَغَيْرِهَا)؛ فَلَا أَصْلَ لَهُ؛ لِمَا قَرَّرَهُ الْإِمَامُ أَبُو شَامَةَ فِي «كِتَابِ الْبِدَعِ وَالْحَوَادِثِ»، وَهُوَ أَنَّ تَخْصِيصَ الْعِبَادَاتِ بِأَوْقَاتٍ لَمْ يُخَصَّصْهَا بِهَا الشَّرْعُ لَا يَنْبَغِي؛ إِذْ لَا فَضْلَ لِأَيِّ وَقْتٍ عَلَى وَقْتٍ آخَرَ إِلَّا مَا فَضَّلَهُ الشَّرْعُ بِنَوْعٍ مِنَ الْعِبَادَةِ، أَوْ فَضَّلَ جَمِيعَ أَعْمَالِ الْبِرِّ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ، وَهَذَا أَنْكَرَ الْعُلَمَاءُ تَخْصِيصَ شَهْرِ رَجَبٍ بِكَثْرَةِ الْاعْتِمَارِ فِيهِ» انْتَهَى مِنْ «فَتَاوَى الشَّيْخِ الْعَلَّامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ» (١٣١ / ٦).

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْفَقِيهُ الْمُحَقِّقُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ عُثَيْمِينَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -:

«وَكَذَلِكَ مِنَ الْعِيدِ<sup>(١)</sup>: أَنْ تَعْتَادَ شَيْئًا؛ فَتَتَرَدَّدَ إِلَيْهِ، مِثْلُ مَا يَفْعَلُ بَعْضُ الْجَهْلَةِ فِي شَهْرِ رَجَبٍ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِ(الزِّيَارَةِ الرَّجَبِيَّةِ)، حَيْثُ يَذْهَبُونَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ،

(١) فِقْهُ (الْعِيدِ!)، وَضَابِطُهُ مِمَّا يَخْفَى عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ فِي زَمَانِنَا، وَقَدْ أَبَانَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ بِقَوْلِهِ فِي «الْاِقْتِضَاءِ» (١ / ٤٩٦): «الْعِيدُ اسْمٌ لِمَا يَعُودُ مِنَ الْاجْتِمَاعِ الْعَامِّ عَلَى وَجْهِ مُعْتَادٍ، عَائِدٍ: إِمَّا بَعْدَ السَّنَةِ، أَوْ بَعْدَ الْأُسْبُوعِ، أَوْ الشَّهْرِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ؛ فَالْعِيدُ: يَجْمَعُ أُمُورًا: مِنْهَا: يَوْمٌ عَائِدٌ كَيَوْمِ الْفِطْرِ، وَيَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَمِنْهَا: اجْتِمَاعٌ فِيهِ،

وَيُزُورُونَ كَمَا زَعَمُوا قَبْرَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّم-، وَإِذَا أَقْبَلُوا عَلَى الْمَدِينَةِ تَسْمَعُ لَهُمْ صِيَاحًا، وَكَانُوا سَابِقًا يَذْهَبُونَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ عَلَى الْحَمِيرِ خَاصَّةً، وَلَمَّا جَاءَتِ السِّيَّارَاتِ صَارُوا يَذْهَبُونَ عَلَى السِّيَّارَاتِ !! « انتهى المراد من «فتاويه» (٤٤٣/٩-٤٤٤).



س ١٣ / ما حكم زيارة مسجد الجند في تعز باليمن في الجمعة من شهر رجب من كل عام، رجالاً ونساءً؟  
الجواب:

سئل عن ذلك العلامة الفقيه المحقق محمد بن صالح بن عثيمين - رحمه الله تعالى - عن ذلك؛ فأجاب بقوله:  
«هذا غير مسنون لأمر»

---

ومنها: أعمال تتبع ذلك من: العبادات، والعبادات، وقد يختص العيد بمكان بعينه، وقد يكون مطلقاً، وكل هذه الأمور قد تسمى عيداً، وانظر (٤٧٥-٤٧٦).

وشهر رجب، والاجتماع فيه على صومه، ونحو ذلك من العبادات، هو من جعله عيداً، وهي إحدى صور الابتداء فيها؛ فتدبر!

ولهذا صح عند الإمام عبد الرزاق في «المصنف» (٢٩٢/٤): «عن ابن جريج، عن عطاء قال: «كان ابن عباس ينهى عن صيام رجب كله؛ لأن لا يتخذ عيداً»!

وقد أبت طرفاً من مسألة (العيد) في رسالة (اجتماعات أهل السنة والجماعة في ٥/٦ من سؤال في كل عام بحضر موت؟)، وقد أقرها، وحث على نشرها بعض أهل العلم؛ جزاهم الله عنا خيراً، وهي منشورة في الشبكة، وفي النشرة الجديدة الثالثة زوائد مهمة مفيدة.

أَوَّلًا: لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حِينَ بَعَثَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ - إِلَى الْيَمَنِ اخْتَطَّ مَسْجِدًا لَهُ هُنَاكَ، وَإِذَا لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ دَعْوَى أَنَّ هَذَا الْمَسْجِدَ لَهُ دَعْوَى بَغَيْرِ بَيْتَةٍ، وَكُلُّ دَعْوَى بَغَيْرِ بَيْتَةٍ؛ فَإِنَّهَا غَيْرُ مَقْبُولَةٍ .  
ثَانِيًا: لَوْ ثَبَتَ أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ اخْتَطَّ مَسْجِدًا هُنَاكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يُشْرَعُ إِتْيَانُهُ وَشُدُّ الرَّحْلِ إِلَيْهِ، بَلْ شُدُّ الرَّحْلِ إِلَى مَسَاجِدَ غَيْرِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ مِنْهُيَّ عَنْهُ، قَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ - : « لَا تُشَدُّ الرَّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى »<sup>(١)</sup> .

ثَالِثًا: أَنَّ تَخْصِيصَ هَذَا الْعَمَلِ بِشَهْرِ رَجَبٍ بَدْعَةٌ - أَيْضًا -؛ فَإِنَّ شَهْرَ رَجَبٍ لَمْ يُخْصَّ بِشَيْءٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ لَا بِصَوْمٍ، وَلَا بِصَلَاةٍ، وَإِنَّمَا حُكْمُهُ حُكْمُ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ الْأُخْرَى، وَالْأَشْهُرُ الْحُرْمُ هِيَ: رَجَبٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَمُحَرَّمٌ، هَذِهِ الْأَشْهُرُ الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا فِي كِتَابِهِ: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ﴾ [التَّوْبَةُ / ٣٦] .

وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّ شَهْرَ رَجَبٍ خُصَّ مِنْ بَيْنِهَا فِي شَيْءٍ لَا بِصِيَامٍ، وَلَا بِقِيَامٍ؛ فَإِذَا خُصَّ الْإِنْسَانُ هَذَا الشَّهْرَ بِشَيْءٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَثْبُتَ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ -، كَانَ مُبْتَدَعًا؛ لِقَوْلِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ - : « عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، تَمَسَّكُوا بِهَا، وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ » .  
فَنَصِيحَتِي لِأَخَوَاتِي هُوَ لَا لِالَّذِينَ يَقُومُونَ بِهَذَا الْعَمَلِ فِي الْحُضُورِ إِلَى الْمَسْجِدِ الَّذِي يُزَعَمُ أَنَّهُ مَسْجِدُ مُعَاذٍ فِي الْيَمَنِ أَنْ لَا يُتَعَبُوا أَنْفُسَهُمْ، وَيُتْلَفُوا أَمْوَالَهُمْ وَيُضَيِّعُوا فِي

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - .

هَذَا الْأَمْرِ الَّذِي لَا يَزِيدُهُمْ مِنْ اللَّهِ إِلَّا بُعْدًا، وَنَصِيحَتِي لَهُمْ أَنْ يَصْرِفُوا هَمَّهُمْ إِلَى مَا ثَبَّتَ مَشْرُوعِيَّتَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ، - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّم -، وَهَذَا كَافٍ لِلْمُؤْمِنِ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ «انْتَهَى الْمُرَادُ مِنْ «فَتَاوِيهِ» (٢/٢٣٨-٢٣٩).



س ١٤ / مَا هُوَ الْفَضْلُ الصَّحِيحُ الثَّابِتُ لِـ (شَهْرِ رَجَبٍ) ؟.

الجوابُ:

الثَّابِتُ لِشَهْرِ رَجَبٍ أَنَّهُ شَهْرٌ مُحَرَّمٌ فِي الْإِسْلَامِ وَالْجَاهِلِيَّةِ؛ وَمَعْلُومٌ مَا لِلْأَشْهُرِ الْحُرْمِ مِنْ مَنَزَلَةٍ فِي تَعْظِيمِ الْإِثْمِ فِيهَا .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التَّوْبَةُ/٣٦].



قَالَ الْحَافِظُ الْعِمَادُ ابْنُ كَثِيرٍ (ت ٧٧٤) - رَجَمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «تَفْسِيرِهِ»

(١٤٨/٤):

«وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ﴾؛ فَهَذَا بِمَا كَانَتِ الْعَرَبُ - أَيْضًا - فِي الْجَاهِلِيَّةِ مُحَرَّمَةً، وَهُوَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ جُمُوهُورُهُمْ، إِلَّا طَائِفَةً مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُمْ: (الْبَسْلُ)، كَانُوا يُحَرِّمُونَ مِنَ السَّنَةِ ثَمَانِيَةَ أَشْهُرٍ، تَعَمُّقًا وَتَشْدِيدًا .

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ أَي: هَذَا هُوَ الشَّرْعُ الْمُسْتَقِيمُ، مِنْ امْتِثَالِ أَمْرِ

اللَّهِ فِيهَا جَعَلَ مِنَ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ، وَالْحَذْوِ بِهَا عَلَى مَا سَبَقَ فِي كِتَابِ اللَّهِ الْأَوَّلِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ أَي: فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ الْمُحَرَّمَةِ؛ لِأَنَّهُ

أَكَّدَ، وَأَبْلَغَ فِي الْإِثْمِ مِنْ غَيْرِهَا، كَمَا أَنَّ الْمَعَاصِيَ فِي الْبَلَدِ الْحَرَامِ تُضَاعَفُ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَاكِمِ يُظْلَمِ نُذُقَهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ﴾ [الحج،] وَكَذَلِكَ الشَّهْرُ الْحَرَامُ تَعْلُظُ فِيهِ الْآثَامُ» انتهى المراد .



وفي «الصَّحِيحِينَ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ، وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ، ثَلَاثَةٌ مُتَوَالِيَاتٌ: ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَالْمَحْرَمُ، وَرَجَبٌ شَهْرٌ مُضَرَّ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ».



إِذَا عَلِمْتَ هَذَا فَقَوْلِ الْحَافِظِ الْجَلِيلِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ الْأَنْصَارِيِّ (ت ٤٨١) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى -: «إِنَّهُ لَمْ يَصِحَّ فِي فَضْلِ رَجَبٍ إِلَّا حَدِيثُ (اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي رَجَبٍ وَشَعْبَانَ، وَبَلِّغْنَا رَمَضَانَ)»، قَوْلُ ضَعِيفٍ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ أَمْثَلُ مَا فِي الْبَابِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي فَضْلِ الْعِبَادَةِ فِيهِ؛ وَلِيُحَرَّرَ ! .

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي «لَطَائِفِ الْمَعَارِفِ» (ص ٢٣٤) وَقَدْ أوردَ مَا حُكِيَ عَنْهُ: «وَفِي قَوْلِهِ نَظْرٌ؛ فَإِنَّ هَذَا الْإِسْنَادَ فِيهِ ضَعْفٌ» انتهى .



نُقِلَتْ مِنْ أَصْلِهَا مَعَ تَصَرُّفٍ لَيْلَةَ الْأَحَدِ الْخَامِسِ مِنْ رَجَبٍ سَنَةِ ١٤٣٥، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ .

اليَمَنَ - الْبَيْضَاءَ - الصَّوْمَعَةَ - جَامِعَ السُّنَّةِ